قراءة الصحف: 120 مليونا "طارت" من دار السكة و"صيداو" تتقدم دون المغرب

نستهل قراءة الصحف اليومية المغربية، الصادرة يوم الخميس 4 يوليوز 2019، منها التي تحدّثت عن "120 مليونا "طارت" من دار السكة" و"اختفاء رئيس تعاونيات سكنية نهب الملايير"، و"الحكومة تشن حربا على مقالع الرمال"، و"أطباء الأسنان يستعدون لمقاضاة أمزازي".

وتفاصيل أَوْفَى نعرضها لكم في العناوين التالية:

120 مليونا "طارت" من دار السكة

البداية مع يومية "الصباح" التي أوردت أن دار السكة تعرضت لسرقة 120 مليونا، خلال عملية نقل الأموال منها نحو وكالات البنك المركزي في محور الشمال.

وأفادت مصادر "الصباح" أن صناديق محملة في إحدى الشاحنات المكلفة بالتوزيع في محور القنيطرة والعرائش وطنجة و تطوان لم تكن تحتوي المبالغ التي يتعين أن تتضمنها ، عند عملية التسليم في وكالة بنك المغرب بتطوان.

وأشارت إلى أن كل صندوق يحتوي على ألف ورقة نقدية ويكون وزنه معروفا، وتم اكتشاف العملية، بعدما لاحظ المكلف بتسلم شحنة النقود أن وزن صناديق أقل من المعتاد، فطالب المكلفين بالتسليم بضرورة عد النقود التي توجد بالصناديق المشكوك في وزنها، ليتبين أن هناك خصاصاً.

و في المبلغ المحدد في وصل التسلم بقيمة إجمالية تصل إلى 120 مليونا، علما أنه لم يتم إتلاف أختام الشمع الأحمر.

اختفاء رئيس تعاونيات سكنية نهب الملايير

ومن نفس الصحيفة نقرأ أن الأجهزة الأمنية تطارد محتالا كبيرا، استحوذ على ملايير عن طريق تأسيس تعاونيات سكنية، سبع منها بالرباط فقط، قبل أن يختفي عن الأنظار.

ولم تستبعد مصادر متطابقة أن يسقط الملف رؤوسا كبيرة بالرباط ومدن أخرى، سيما أن روائح التواطؤ تفوح من ملف المبحوث عنه، الذي سبق أن كان موضوع شكايات وضعت لدى العامل ومختلف المصالح المشرفة على مراقبة الوداديات السكنية دون طائل، سيما أن المشتبه فيه كان إطارا بصندوق الإيداع والتدبير، قبل أن يتقاعد ويتفرغ للنصب والاحتيال مستغلا قطاعا حيويا مغريا.

وحسب المصادر ذاتها، فالمتهم اختفى عن الأنظار بداية 2019 بعد سطوه على ملايير المنخرطين في سبعة مشاريع سكنية بالرباط، الشيء الذي أدى إلى أمر الوكيل العام باستئنافية الرباط الشرطة القضائية بتحرير مذكرة بحث وطنية في حقه بناء على المنسوب إليه من تهم بالنصب والاحتيال والسطو على مليارين و100 مليون سنتيم، في شكاية واحدة.

الحكومة تشن حربا على مقالع الرمال

نمر إلى صحيفة "المساء" التي أوردت أنه بعد أيام من صدور التقرير الأممي الأسود حل وضعية الرمال بالمغرب، قامت وزارة التجهيز والنقل بتنسيق مع وزارة الداخلية، بإغلاق عشرات مقالع الرمال في ظرف أقل من أسبوع، بعد إرسال لجان مفاجئة للتأكد من مطابقة شروط الاستغلال مع دفتر التحملات، الذي بموجبه حصلت تلك المقالع على رخص الاستغلال.

وكشفت مصادر "المساء" أن لجنة تكونت من المصالح الخارجية والسلطات الإقليمية قامت بزيارات مفاجئة لبعض المقالع، ووجدت أنها تجرف كميات أكبر من المصرح بها. وفوجئت اللجنة من استغلال رخصة جرف الصيانة في الجرف العادي، مما إلى تآكل شواطئ بمدن العرائش وأصيلا والمهدية وآسفي.

وأشارت المصادر ذاتها أن وزارة التجهيز أصدرت قرارات فورية بشكل نهائي إلى بعض المقالع، فيما وجهت إنذارات إلى مقالع اخرى بخصوص مطابقة المعايير مع دفتر التحملات الذي سبق له أن خضع للتعديل.

أطباء الأسنان يستعدون لمقاضاة أمزازي

ومن نفس الصحيفة نقرأ أنه في تطور جديد للجدل الذي أثاره الترخيص لمؤسسات تعليمية خاصة بالتكوين الطبي، هدد أطباء الأسنان باللجوء إلى خطوات تصعيدية غير مسبوقة بما فيها القضاء، من أجل سحب التراخيص التي منحت من طرف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني لمؤسسات متخصصة في ما وصفته بـ"تكوين ممارسين غير شرعيين لمهنة طب الأسنان".

وحمل أطباء الأسنان بالقطاع الحر وزارة التعليم مسؤولية تهديد الأمن الصحي للمواطنين وتشجيع الممارسة غير الشرعية.

وذكرت الفيدرالية الوطنية لنقابات أطباء الأسنان بالقطاع الحر بالمغرب أنها رصدت عدة تراخيص من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني دون أساس قانوني لمعاهد خاصة بتكوين ما تمت تسميتهم denturologues تحت غطاء التكوين في المهن شبه الطبية.

لفتيت يفرج عن مدونة أخلاقيات الإدارة

ننتقل إلى صحيفة "الأخبار" التي أوردت أنه بعد ثماني سنوات من التماطل أفرجت حكومة سعد الدين العثماني عن قانون المرافق العمومية الذي نص عليه دستور 2011.

وبحسب مصادر مطلعة فإن إخراج القانون جاء بعد تنبيه ملكي خلال الرسالة التي وجهت إلى المناظرة الوطنية حول إصلاح الإدارة بالصخيرات، التي انتقدت ضمنيا تأخر حكومة العثماني في إخراج قانون ظل مجمدا منذ إقرار المغاربة للدستور الحالي.

وبحسب معطيات موثقة فإن القانون الذي اشتركت في إخراجه إلى حيز الوجود وزارتي الداخلية والوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ألزم المؤسسات والمرافق العمومية بتسريع تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية النهائية المحكوم به ضدها لفائدة الأشخاص أو المؤسسات.

وفرض المشروع على الجماعات والإدارات وضع نظام للرصد لتفادي الأزمات التي تحول دون تحقيق برامجها وتفادي وقوع ذلك.

الحكومة تستبق غضبة ملكية بقانون

ومن نفس الصحيفة نقرأ أنه مرت سنة على خطاب العرش الذي طالب الحكومة بوضع قانون لتبسيط المساطر الإدارية يفرض على الإدارة مجموعة من الضوابط، وانتظرت حكومة العثماني عشية خطاب العرش لإخراج القانون الذي طالب به الملك محمد السادس تجنبا لأي غضبة ملكية قد ترد في خطاب العرش.

مصادر مطلعة كشفت أن المشروع الجديد منع الإدارات العمومية من المطالبة بأكثر من ملف واحد للقرار الإداري وعدم إثقال المواطن بالإدلاء بوثائق توجد بحوزة الإدارة أو يمكن الحصول عليها من إدارات أخرى، كما تضمن المشروع عدم المطالبة بنسخ مطابقة لأصل الوثائق والمستندات.

واضطرت مجبرة على تبني التوجيه الملكي الذي يفرض على الإدارة تقديم جواب لفائدة المستثمرين في أجل أقصاه شهر.

"صيداو" تتقدم دون المغرب

نمر إلى المنبر الورقي "أخبار اليوم" التي أوردت أنه بعدما كانت الرباط قد تقدمت رسميا بطلب الانضمام إلى المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (صيدياو)، وذلك سنة 2017، تواصل هذه المنظمة الإقليمية الإفريقية تقدمها في أجندة اندماج دولها الـ15 اقتصاديا، دون أن يلتحق المغرب بصفوفها.

واجتمع قادة دول «صيدياو" قبل يومين في قمة جديدة انعقدت بنيجيريا، وقرروا التقدم في مشروع إقامة عمّلة موحدة، اختاروا لها اسم "إيكو" وكان المغرب قد بعث سنة 2017 رسالة رسمية إلى صيدياو، تخبر باستعداد المملكة للتخلي عن عملة الدرهم، فور خروج العملة الموحدة لـ"صيدياو" إلى حيز الوجود، وذلك في سياق التحضير السياسي والقانوني لمنح المغرب عضوية هذه المنظمة.

وأبدت دول هذه الأخيرة مخاوف اقتصادية كبيرة من هذا الطلب، وهو ما جمده حتى الآن.

بوعيدة يتهم أخنوش ولفتيت بالتآمر عليه

ومن نفس الصحيفة نقرأ أن عبد الرحيم بوعيدة، الرئيس السابق لجهة كلميم واد نون، اتهم عزيز أخنوش، رئيس التجمع الوطني للأحرار، ووزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، بالتأمر عليه.

وفي هذا الصدد، قال في تصريح لـ«أخبار اليوم»، إن «أخنوش ولفتيت دبرا مؤامرة في الخفاء من أجل إبعادي عن رئاسة كلميم واد نون». كما اتهم بوعيدة أخنوش بالانحياز إلى مباركة بوعيدة، كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري، لتعوضه على رأس مجلس الجهة الذي أوقفت وزارة الداخلية أشغاله في ماي منالسنة الماضية، وعهدت إلى لجنة خاصة أمرَ تصريف شؤون المجلس خلال مدة التوقيف.

وتأتي انتخابات رئاسة الجهة المرتقب إجراؤها الجمعة المقبلة، في سياق رفض المحكمة الإدارية لأكادير الطعن الذي تقدم به عبد الرحيم بوعيدة، رئيس الجهة، ضد قرار وزارة الداخلية الداعي إلى انتخاب رئيس جديد يخلفه على رأس الجهة.

وجدد بوعيدة، في تصريحه، تكذيبه وزارة الداخلية بخصوص تقديمه استقالة مكتوبة من مجلس الجهة، مؤكدا أن الاستقالة «غير موجودة أصلا»، وأنه لم يتقدم بها بصفة شخصية أو عن طريق أي وكالة أو تفويض، وهو ما اعتبره "ظلما وانتهاكا صارخا للقانون، فيه تواطؤ واضح ومفضوح ولا يمسني فقط، بل يضرب في الصميم دولة المؤسسات والحق والقانون"، على حد تعبيره.

قانون الإضراب.. قيود وقلق

نختم جولتنا الصحفية من يومية "الأحداث المغربية" التي أوردت أن اللقاء الذي جمع يوم الثلاثاء 2 يوليوز الجاري، وزير الشغل بمسؤولي نقابة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، في إطار سلسلة لقاءات يجريها مع المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، عن أي تقدم من شأنه الدفع بمشروع القانون التنظيمي للإضراب إلى الأمام.

وأمام تشبث الحكومة باعتماد آلية "التشاور" عوض "التفاوض"، التي تمسك بها رفاق عبد القادر الزاير، زعيم الكنفدرالية، رفض محمد يتيم "إرجاع المشروع إلى طاولة الحوار الاجتماعي، كما تطالب النقابات" تقول مصادر نقابية كنفدرالية، معبرة عن رفضها مبدأ للتشاور، لكونه "غير موجود في أدبيات منظمة العمل الدولية" على حد تعبير المصادر ذاتها.